

الصكوك الإسلامية كخيار تمويلي لتغطية عجز الموازن العامة - الأردن نموذجاً

أ.سعاد قاسم حسن البعداني

باحثة ماجستير - قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم- تركيا

suaad1522@icloud.com

المخلص

1

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المشاكل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المختلفة من أفراد ومؤسسات، فقد تعدّت المشكلة كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث، بل أصبحت دولاً صناعية متقدمة تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تحقيقاً دقيقاً وجهوداً كبيرة في ظلّ تقلّص الموارد واتساع الحاجات، وعجز الموازنة يعجز عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهي سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي، أو تخفيض الإيرادات.

وانطلاقاً من صيغ التمويل الإسلامي التي يقوم عليها، تم تطوير مجموعة من الأدوات الحالية يطلق عليها (الصكوك الإسلامية)، بما يساهم في تقديم بدائل اقتصادية ومالية إضافية لتمويل عجز الموازنة في الدول، وتختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة التمويل المطلوب الذي يعتمد على طبيعة البنود المقدمة المراد تمويلها.

الكلمات المفتاحية: الصكوك، السندات، الميزانية العامة.

Islamic Sukuk as a financing option to cover the general budget deficit, Musharaka Sukuk, and the State of Jordan as an example

سعاد قاسم حسن البعداني

Suaad Qasem Hasan Al-Baadani

ماجستير قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

Master Thesis, Islamic Economics and Law, İstanbul Sabahattin Zaim university

ABSTRACT

The problem of the public budget deficit is considered one of the fundamental problems and issues that have attracted the interest of researchers in different countries of the world, individuals and institutions. The problem has gone beyond being an issue faced by third world countries, but is now facing advanced industrial countries.

In fact, the general budget deficit is seen as a real problem that requires careful investigation and great efforts in light of shrinking resources and expanding needs. The public budget deficit is considered to be the situation in which public expenditures are greater than public revenues that most countries, whether developed or developing, experience. We can say that this deficit may be the result of a desire to increase public spending or reduce revenues.

Based on the concept of Islamic finance on which the participation system is based, a group of current tools called Islamic Sukuks have been developed, which contribute to providing additional economic and financial alternatives. In order to finance the budget deficit in countries, these tools differ according to the nature of

the required funding, which depends on the nature of the items presented to be financed.

المقدمة

في ظل التطور الاقتصادي السريع والتحولت العالمية الصكوك الإسلامية ، وأصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى البحث عن وسائل تمويل مالية مستدامة ومتوافقة مع المبادئ الشرعية. ففي السابق كانت الحكومات تستخدم السندات وأذونات الخزنة لجذب المدخرات وتأمين الأموال لتلبية احتياجاتها المالية. ومع ذلك كان هناك تناقض بين هذه الوسائل والقوانين الشرعية الإسلامية.

ولحل هذا التناقض، ظهرت في ظل التطور الاقتصادي السريع والتحولت العالمية، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تكون الصكوك الإسلامية بديلاً متوافقاً مع الشريعة. حيث تعتبر الصكوك أدوات دين إسلامية تستخدمها الحكومات لتمويل العجز في ميزانياتها. في هذا السياق يبرز صك الاستصناع كنموذج رائد يسهم بشكل كبير في تحقيق التمويل الحكومي بما يتفق مع الأصول والمبادئ الشرعية.

و تتمتع الصكوك الإسلامية بالقدرة على تلبية احتياجات التمويل للحكومات بشكل مستدام ومتوازن، حيث تعتبر واحدة من الأدوات المالية الرئيسية التي تُستخدم لتجاوز تحديات تغطية العجز في الميزانيات العامة. كما أنها تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الثقة في الأسواق المالية وتخفيف التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية وغيرها.

مشكلة الدراسة:

يعد العجز واحداً من أبرز التحديات التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في الدول، وما زاد من تعقيد الأمور هو ضعف الإجراءات الحكومية في التعامل معه ، و قد أسهمت بعض الإجراءات التي اتخذتها الدولة في تعقيد المشكلة بدلاً من حلها، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عدة أسباب، منها قلة الفعالية في استراتيجيات المعالجة، وتضخم مسؤوليات الدولة الذي أثر بشكل سلبي على ارتفاع الإنفاق العام، مما تسبب في تراجع مستوى الإيرادات الحكومية نتيجة لتراجع قطاعات الإنتاج.

لذل فقد تمحور البحث حول السؤالين الآتيين:

- ما مدى تأثير الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة؟

- وما هي الحلول المقترحة لهذه المعضلة؟

أهداف الدراسة:

تتسع رؤية هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأبعاد الاقتصادية المهمة للصكوك الإسلامية وتحديد دورها الحيوي في تغطية العجز الذي قد يطرأ في ميزانية الدولة نتيجة سوء إدارة الإيرادات أو تأخيرها بإستشراف دولة الأردن. وذلك من خلال عدّة نقاط ومنها:

- ١- التعرف على الصكوك الإسلامية بشكل موسع وإيضاح مميزاتا.
- ٢- الوقوف على أهم أنواع الصكوك الإسلامية التي تخدم الحكومات لتغطية العجز

الحاصل في موازنتها.

٣- بيان الدور الكبير لاتباع الصكوك الإسلامية كسياسة في الحد من العجز.

٤- الإحاطة بجوانب العجز للموازنة العامة من أجل التعمق من حيث دراسة الأسباب والآثار وأساليب التمويل.

٥- إيجاد الحلول المقترحة لمعالجة عجز الموازنة في دولة الأردن.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من تسليط الضوء على أثر الصكوك الإسلامية كوسيلة تمويلية متقدمة ومتنوعة انتشرت بين الدول، وذلك في تأمين السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الحكومية. وتتناول الدراسة بشكل خاص كيفية استخدام الصكوك الإسلامية للتغلب على عجز الموازنة العامة، ويسلط الضوء على الصكوك الإسلامية التي تتماشى مع الأصول والمبادئ الشرعية الإسلامية، ووضع خطة تنفيذية لمعالجة عجز موازنة دولة الأردن من خلال هذه الصكوك.

ومن جهة أخرى، تأخذ الدراسة في اعتبارها مشكلة الدول الأجنبية التي تعاني من أزمات ديون متراكمة، ويقدم تحليلاً عن كيفية استخدام الصكوك الإسلامية كوسيلة لحل هذه المعضلة.

منهجية الدراسة: اعتمدت في الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي، حيث تتبع حالة الصكوك الإسلامية وأثرها في تغطية عجز موازنة الدولة الناتج عن خلل في

إيراداتها.

الدراسات السابقة:

- ١- قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي القرار رقم: (١٧٨/١٩/٤) دورة المؤتمر التاسعة عشر إمارة الشارقة أيام ٢٦-٣٠ أبريل ٢٠٠٩.
- ٢- دراسة أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، وتتناول جمع وترتيب وتنسيق ما يخصّ صكوك الاستثمار مع بيان أهمية الضوابط الشرعية في دور كل نوع من أنواعها في تحقيق التنمية بما يناسب مجال تطبيقه، كما تتناول رصد تأثير الصكوك على تنمية الاقتصاد عمومًا.
- وتتناول الدراسة أيضًا **صكوك الاستثمار** وتاريخ نشأتها وخصائصها وأنواعها، ودور الصكوك التنموي من حيث أهميتها الاقتصادية والمالية وتأثيرها على الاقتصاد الجزئي والمحلي والعالمي.
- ٣- الحاج، حسن (٢٠٠٧) **عجز الموازنة: المشكلات والحلول**. سلسلة جسر التنمية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة السادسة، العدد ٦٣، أيار.
- ٤- كمال توفيق خطاب، (٣ إبريل ٣١ - ماي ٢٠٠٩) **الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، فريق معالجة الموازنة العامة (١٩٦٦) الأدوات الفرعية لتمويل عجز الموازنة العامة.

٥- فريق معالجة الموازنة العامة (١٩٦٦) الأدوات المقترحة لتمويل عجز الموازنة العامة. دراسة مقدمة من اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري، دولة الكويت.

٦- قرومي حميد (١٦- ٢٠١٤/٦/١٧) صناعة الصكوك الإسلامية واقع وآفاق، الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية بصفافس حتى ١٣ شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية).

٧- دراسة غالى زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية: عرض تجارب دولية.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الموارد الإسلامية وقيمتها الاقتصادية ومساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة والبحث عن الصيغ المقبولة إسلامياً في التمويل لعلاج مشكلة العجز في الموازنة العامة حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية وأيضاً تهدف الدراسة إلى المساهمة في تطبيق الشريعة في الأنشطة التمويلية والبنكية والاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى إسهام البدائل الإسلامية بشكل فعال في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة، كما أن صيغ التمويل الإسلامية يمكن أن تكون أكثر فعالية في حل مشكلة عجز الموازنة العامة مقارنة بالسياسات الاقتصادية الانكماشية التي تقترحها المؤسسات الدولية للدول المدينة، كما اتضح أن للصكوك والسندات الإسلامية قدرة على الحلول كبديل لتمويل العجز في الموازنة العامة وذلك لما توجده للدولة من وسائل تستطيع من خلالها توفير مبالغ مالية تكون رافداً لإرادتها العامة.

٨- منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، ١٣ جدة: البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٧ عام.

خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من مبحثين، وفي كل مبحث يندرج مطلبان:

المبحث الأول، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم خصائص الصكوك الإسلامية (ماهيتها - نشأتها - أنواعها).

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية.

المبحث الثاني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم العجز والموازنة المالية وآلية خللها.

المطلب الثاني: أثر الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول

الإطار النظري للصكوك الإسلامية

الأدوات المالية في الدول أصبحت لا تفي بالغرض منها لتواجهه مخاطر التمويل وتحدياته ومن هنا برزت الصكوك الإسلامية المبتكرة بمثابة أداة تمويلية جديدة قادرة على التمويل وإصدار صكوك خاصة وإسلامية تتناغم مع أحكام الشريعة الإسلامية وتكون قادرة على سد العجز والخلل الناتج عن طغيان نفقات الدول على إيراداتها

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الصكوك الإسلامية والموازنة العامة

يمكن النظر إلى مفهوم الصكوك الإسلامية من حيث ماهيتها اللغوية لغَةً واصطلاحًا، ومن حيث نشأتها وأنواعها، وتعتبر الصكوك هي البديل الإسلامي للسندات في نظام البنوك التقليدية، فالصكوك غالبًا ما تستند على أصول إمّا عقارية أو أوراق مالية ذات عائد.

مفهوم الصكوك الإسلامية لغَةً: الصَّكُّ: هو الضرب الشديد، وقيل: الصَّكُّ ما يكتب فيه عن مال مؤجل أو نحوه^١. صَكَّ الباب أطبقه، والصكوك لغَةً جمع صَكٍّ وصُكُوكٍ وأُصْكٍ، وصَكَّاكٍ، وصَكَّه؛ أي: ضربه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾^٢ أي لطمته تعجبًا، وصَكَّتْ الباب أغلقته^٣.

^١ ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، مادة صك.

^٢ سورة الذاريات آية (٢٩)

^٣ ابن منظور، لسان العرب، مادة (صك)، ص ٤٤٦.

مفهوم الصكوك اصطلاحاً: هي صكوك تصدرها المؤسسات المالية باعتبارها مضاربة، وتمثل حصة شائعة في رأس مشروع معين أو شركات متعددة تشارك في الربح المتوقع والخسائر المحتملة والاسترداد، أو باعتبارها وكيلاً بجعلٍ مقابل أجرٍ معينٍ محدّد مسبقاً^١. وعُرفت الصكوك أيضاً بأنّها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، واستخدامها فيما أصدرت من أجله^٢.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية:

أولاً: أهمية الصكوك الإسلامية:

تصدر الصكوك الإسلامية من الحكومة والمؤسسات وذلك بدوافع الرغبة في زيادة القدرة التمويلية والزيادة في الإسراع من سرعة دوران رأس المال وهذا يؤدي الى زيادة في الربح. وحصول عجز كبير في الميزانيات مما استدعى إيجاد أدوات مالية بديلة عن الوسائل التقليدية المحرمة، ومن هنا تتمثل الأهمية الاقتصادية للصكوك في الآتي:

١- من الجانب النظري تساعد الصكوك الاقتصاد الإسلامي على النماء والنهوض تحت ركام الانهيارات المتتالية لنظام الرأسمالية، وتطوير الاقتصاد الإسلامي إلى أفضل تجربة، ومن الجانب العملي فيتمثل في أن الجمهور الإسلامي المتمثل للشرعية الإسلامية بحاجة إلى أدوات استثمارية إسلامية معاصرة ومواكبة لسرعة التطوير بحيث يخرج من الحرج

^١ سامي يوسف كمال، الصكوك المالية الإسلامية الأزمة والمخرج، ط ١. (دار الفكر العربي، ٢٠١٠م)، ص ٧٥.

^٢ المجلس الشرعي هيئة الخاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) 20200212/4189 [https://archive.org/details/4189_20200212\(AAOIFI\)](https://archive.org/details/4189_20200212(AAOIFI))

الشرعي في معاملات البنوك الربوية.

٢- حاجة الإثراء للسوق المالية الإسلامية (البورصة) لأنها تُعد المكمل الأساسي للأسهم التي من خلالها يتم تحريك الأموال بسلاسة أكبر.^١

٣- تلبية احتياجات الدولة من تمويل المشاريع التنموية والبنوية، عوضاً عن الاعتماد على سندات الخزينة والدَّين.

٤- الصكوك غنية بتنوع المصادر والموارد الذاتية وتوفير سيولة نقدية للأفراد والمؤسسات والحكومات والشركات العاملة بها فهي متنوعة بحسب العقد الذي تؤسس عليه وفي مجال توظيفها والجهات المصدرة لها^٢

٥- الاعتماد على الصكوك الإسلامية يكفي لتغطية حاجة الشركات من توفير السيولة النقدية لأنها تعتمد على نوعين من الصكوك وهي صكوك طويلة الأمد وصكوك قصيرة الأمد أو متوسطة الأمد^٣

٦- ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية:

أ- يعتبر الصك وثيقة مالية لها قيمة محددة وتصدر عن طريق نشرة، وتبين النشرة كل بيانات الأعضاء وما لهم وما عليهم^٤

ب- تمتلك الصكوك حصّة ملكية شائعة حقيقية في الموجودات.^٥

^١ كتاف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، ٢٠١٤م، ص ٨٥

^٢ كتاف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مرجع سابق، ص ٨٥

^٣ محمد آكرم لال الدين، فارس جعفري، "التجربة الماليزية في إصدار الصكوك الإسلامية"، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، ع. ١٠، م. ١٠٠ (٢٠١٩): ٨٦.

^٤ عبد الكريم أحمد قندوز، الصكوك الإطار النظري والتطبيقي دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٢م)، ص ٤٤

^٥ مجموعة مؤلفين: فهد بن بادي المرشدي، الصكوك وأحكامها وضوابطها واشكالاتها دراسة شرعية نقدية، دار كنوز إشبيلية، ط ١، ٢٠١٤، ص ٤١ أحمد سالم ملحم،

"مفهوم ومشروعية الصكوك الإسلامية"، <https://www.drahmadmelhem.com/p/1.html>، [٢٠٢٣/١١/٢٥].

ج- يجب على حامل الصَّك استحقاقُ ثابت في أصول الموجودات حتى يستحقَّ الحق المالي في العائد أو في ارتفاع قيم الصَّك.

د- يخصص الصَّك الاستثماري حصيلة اكتتابه فيه للاستثمارات في المشاريع والأنشطة التي تتفق مع أحكام شريعتنا الإسلامية في الأشياء المباحة.^١

ك- في الصكوك لا يوجد ضمانات من قبل المدير المضارب أو الشريك أو الوكيل فحامل الصك يتحمل مخاطر الاستثمار بالكامل.

هـ- الصكوك الإسلامية تعد ضمانات للبنوك التمويلية، كونها تمتلك جودة عالية سيادية^٢

و- تصدر الصكوك أساس وعقد شرعي وتأخذ بأحكام العقود الشرعية.

لا- تتميز الصكوك بحق التداول ضمن الإطار الشرعي الخاص بالموجودات التي تظهر عند التداول وتحدد نشره اكتتاب^٣.

ي- للشركة المصدرة شخصية معنوية مستقلة عن صاحب الصَّك.^٤

ثالثاً: أنواع الصكوك الإسلامية.

للكوك الإسلامية عدة أنواع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأنواع الآتية:

١- صكوك المشاركة: وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب في

^١ الخصائص العامة لصكوك الاستثمار في المنظومة الإسلامية، مقال منشور، ٢٠١١م، صحيفة الخليج

^٢ محجور ميمونة، دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول مع رؤية استشرافية لتبنيها في الجزائر، MECAS، ص ٢٨٢

^٣ عبد الكريم أحمد قندوز، الصكوك الإطار النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص ٤٤

^٤ زمولي هندة، عبد الحميد حفيظ، "إصدارات الصكوك في ماليزيا على الأداء الأوراق المالية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م. ٨ (٢٠٢١م): ص ١٩٨

إنشاء مشروع استثماري، حيث تصبح الموجودات في المشروع ملكاً لحامل الصك، وتدار على أساس المشاركة والمضاربة معاً^١

٢- **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدامها في حصيد الاكتتاب فيها لتمويل المشاريع بصيغة المزارعة، ولحملة الصكوك حصة معلومة في المحصول حسب ما حدده العقد سابقاً.^٢

٣- **صكوك المراجعة:** وهي بيع بزيادة ثمن على الثمن الأول ويصدر صك المراجعة في تمويل شراء سلع المراجعة حيث تصبح السلعة حقاً ملكياً لحملة الصكوك، وبائع سلع المراجعة هو مُصدر الصك، والمكتبتين فيها هم من المشتريين لهذه البضاعة، وسعر الشراء هو حصيد الاكتتاب، وعلى أثرها يصبح حاملو الصكوك مستحقين لثمن بيعها.^٣

٤- **صكوك الخضراء:** هي ورقة مالية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، و توجه بشكل أساسي نحو استثمارات خضراء ومشاريع غير مضرّة بالبيئة والمسؤولية اجتماعياً في تحقيق التنمية المستدامة.

٥- **صكوك الإجارة:** هي وثائق تتمثل في حصص مشاعة في ملكية أعيان مرتبطة بعقود إجارة، وتصدر صكوك الإجارة بصيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج وقد تمثل حصصاً في أصول حكومية من الاستثمارات الخضراء والمشاريع غير المضرّة بالبيئة المسؤولة

^١ كتاف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مرجع سابق، ص ٨٣

^٢ مرجع سابق

^٣ عبد الحميد الحفيظ، زمولي هندة، أثر إصدارات الصكوك في ماليزيا على أداء سوق الأوراق المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ٢٠٢١، ص ١٩٩

اجتماعيًا في إطار تحقيق التنمية المستدامة^١.

٦- **صكوك المضاربة:** هي حصص متساوية القيمة في رأس المال المضارب به^٢، وفيها يتحمل ربُّ المال الخسارة وحده، بينما العميل يفقد أجرة عمله.

٧- **صكوك المغارسة:** وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة مكتتبة من أرض فيها غرس أشجار على أساس أنَّها عقد مغارسة ويصبح على أثرها حصة في الأرض والغرس لصاحب حملة الصكوك^٣.

٨- **صكوك الاستصناع:** وهي صكوك السَّلَم التي تعتبر من الأدوات التمويلية التي تعمل بكفاءة عالية جدًّا، لاسيما في النشاطات التي تتميز بالاستجابة السريعة لحاجة التموين المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية، واستجابتها لتمويل نفقات التشغيل ونفقات الرأسمالية.

تنقسم الصكوك الإسلامية على أساسين مهمين هما:^٤

١- **أساس الملكية :**

أ- صك مضاربة.

ب- صك مشاركة.

ج- صك الوكالة.

^١ مكي الحاج، مقال حررة، "مساهمة الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة بالإشارة الى تجارب بعض الدول"، مؤتمر تبيّازة الدولي للمالية TICIF، المركز

الجامعي مرسلبي عبد الله، (٢٠٢١م)، ص ٨

^٢ هندة، وحفيظ، "إصدارات الصكوك في ماليزيا على الأداء الأوراق المالية"، ص ٢٠٠.

^٣ صفية أحمد أبو بكر، "الصكوك الإسلامية"، مؤتمر المصاف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، (٢٠٠٩): ص ١٢.

^٤ صفية أبو بكر، الصكوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٣

د- صك مزارعة.

٢- أساس المعاوضات :

أ- صك مربحة.

ب- صك الاستصناع.

ج- صك الإجارة.

د- صك بيع السلم.

رابعاً: الصكوك الإسلامية مقارنةً بأدوات الاستثمار التقليدية:

للصكوك الإسلامية أوجه اتفاق وأوجه اختلاف مع أدوات الاستثمار التقليدية، نوجزها بالآتي:

الأول: أوجه الاتفاق بين الصكِّ والسند:

كلا الصكِّ والسند يمثلان ورقة مالية والغرض من تداولها الأساسي هو التمويل، وكذلك يصنفان على أنهما بشكلٍ عام أوراق مالية ذات مخاطر منخفضة واستقرار كبير ومن خلالهما نستطيع تنفيذ وظائف مهمة بالتحكم في السيولة النقدية وحجمها.^١

الثاني: أوجه الاختلاف بين الصكوك والسندات:

١- الصك ورقة مالية مُهيكلّة تصدر على أساس شرعي فهي مباحة شرعاً، أمّا السند

^١ حوات أبو بكر، ضيوي حمزة، واقع الصكوك الإسلامية وتحدياتها، التجربة الماليزية نموذجاً. ٢٠٢١ م ص ٦٠٧

فهو ورقة مالية شرعاً محرّمة.^١

٢- يُمثّل السند قرضاً في ذمة مُصدره، في حين أنّ الصّك يُمثّل حصة شائعة في الأعيان المصكّكة وعقود الأعيان العائدة بالربح على هيئة صكوك متداولة.^٢

٣- السندات التقليدية تُمثّل قروضاً في ذمة المصدر ويكون مُوثّقاً برهن وضمان.^٣

خامساً: أدوار إصدار الصكوك الإسلامية:^٤

١- الصكوك تعتبر تعبئة للمدخرات.

٢- الصكوك تقوم بدور تسهيل تدفق الأموال للاستثمارات.

٣- الصكوك تساعد في تطوير تشكيلة أدوات التمويل المالية الإسلامية.

٤- الصكوك تعمل على توسيع قاعدة سوق الأوراق المالية الإسلامية.

٥- الصكوك تقوم بإدماج اقتصاديات البلدان الإسلامية فيما بينها، وبين الدول الأوروبية.^٥

^١ حمزة بن حسين الفهر الشريف، ضمانات الصكوك الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالتعاون مع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ٢٠١٠م، ص ٤

^٢ رشيد درغال، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة صكوك السلام والمراخمة نموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص ٨٩

^٣ صفية أبو بكر، الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ٢٠٠٩م، ص

^٤ مجموعة مؤلفين علاء الدين زعتري، "الصكوك الإسلامية تحديات عمان الأردن"، <https://almuhamahresalah.blogspot.com/> (٢٠١١/١١/٢٥م).

^٥ سامي يوسف كمال نجه، الصكوك المالية الإسلامية الأزمة والمخرج، ط ١. (دار الفكر العربي، ٢٠١٠م)

جدول رقم: (١) أهم ضوابط إصدار الصكوك

العنصر	الضوابط
نشرة الإصدار	تكون متضمنه لشروط التعاقد بالتفصيل وكل بيانات المشاركين في الصكوك وما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات سواء أفراد أو شركات أو من ينوب عن الدولة، وكذلك نوعية الصك المعتمد في عملية في الإصدار
العقد المنظم للصك	يجب أن يكون العقد مستوفيا لكل الشروط المطابقة لأحكام لشرعية الإسلامية واللوائح القانونية غير المتعارضة مع شريعتنا.
الهيئة الشرعية	نص النشرة الصادرة عن الصكوك التي يجب أن تحتوي ان مصدر الصكوك و هي الشرعية الإسلامية وعليها يجب الالتزام بأحكامها والتأكيد على وجود هيئة شرعية تراقب سير الإصدار وتنفيذه أولا بأول.
الاستثمار	ان تنص نشرة الإصدار ان حصيلة استثمار الصكوك وما تتحول من حصيلتها من أصول يجب ان تكون بصيغة من صيغ الاستثمار الشرعية
حامل الصك	هو مالك الصك، و يتحمل الغرامة بنسبة الحقوق المشارك فيها المتفق عليها بالعقد، ولا يضمن مالك الصك القيمة الاسمية إلا في حالات الضرر والإهمال والتعدي والتقصير

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، الصكوك الإطار النظري والتطبيقي دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٢م)، ص ٤٤.

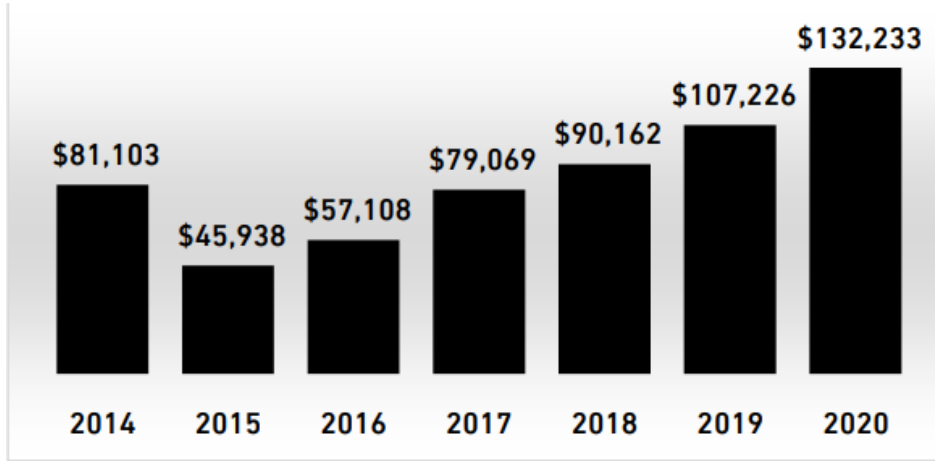
الجدول السابق يوضح أهم الضوابط التي اشترطها المشرع الأردني لإصدار الصكوك الإسلامية على البنوك الإسلامية الالتزام بها عن الإصدار.

سادساً: إصدارات الصكوك المحلية وتوزيعها الهيكلي والقطاعي:

تصدّرت الصكوك الأسواق المحلية خلال عام ٢٠٢٢ قيمة (١٣٢.٢٣) دولار أمريكي وعام ٢٠١٩ بـ (١٠٧) مليار دولار وقد تصدرت ماليزيا أكبر حصة من حيث الحجم

والقيمة وإلى يومنا هذا تعتبر ماليزيا هي أكبر مصدر للصكوك المحلية بنسبة ٤٠.٦٥% (٥٣.٧) مليار دولار أمريكي^١.

شكل ١: إصدارات الصكوك المحلية لعام ٢٠١٤-٢٠٢٢م



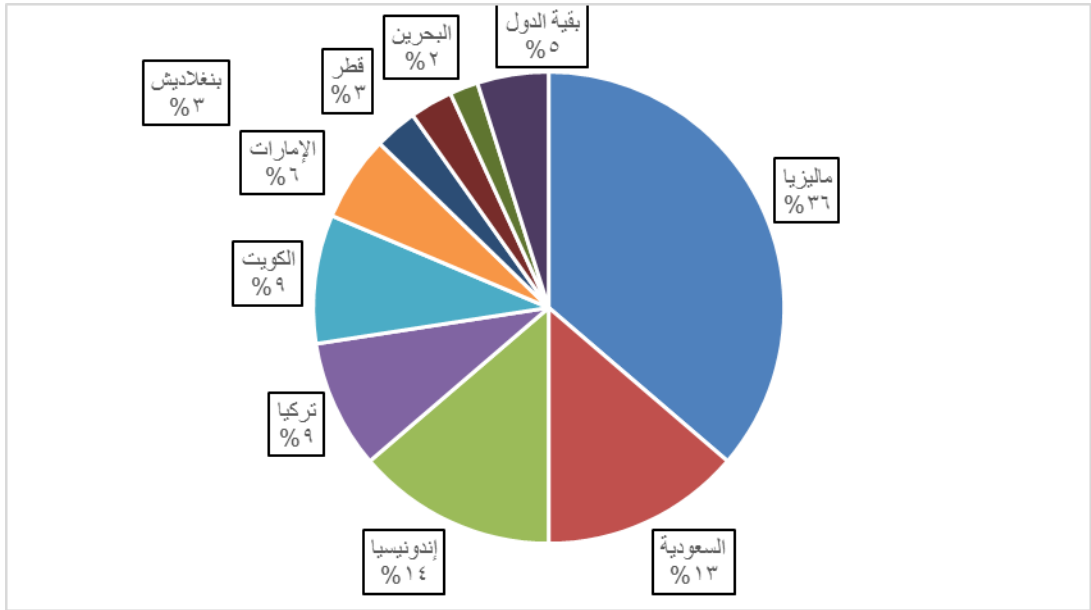
المصدر: قندوز، الصكوك الإطار النظري والتطبيقي دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، ص ١٥٤. في الشكل أعلاه يتبين لنا أن سوق الصكوك ينمو نموًا مزدوجًا كما في الرقم في عام ٢٠١٩م.

وتوسعت سوق الصكوك فكان إجمالي إصداراتها أكثر من ٢٤% حيث كانت ماليزيا والمملكة العربية السعودية وتركيا وقطر من أكبر المتصدرات للقوى العامة في ٢٠١٩، وهو العام الرابع على التوالي منذ ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩م، وكذلك بمعدل نمو سنوي ظهر بداية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٩م بمقدار نمو سنوي ٢٦% إذ حققت الصكوك

^١ المالية والتأمين <https://www.statista.com/statistics>

أسرع نمو من بين كل القطاعات الصناعية المالية الإسلامية.

شكل ٢: توزيع إصدارات الصكوك بحسب الدول



المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، الصكوك: الإطار النظري والتطبيقي، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٢، ص ١٤٨.

المبحث الثاني

مفهوم الميزانية العامة

الإطار النظري لعجز الموازنة العامة

سأتناول في هذا المبحث مفهوم الميزانية العامة التي تعتبر اهم أداة من أدوات السياسية المالية وبعد التنامي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت الدول محملة بأعباء تزداد وتتنامي مع حجم الانفاق حتى أصبحت تغلب الإيرادات العامة ومخرجاتها مما يسبب عجز الموازنة العامة التي تأتي على شكل قروض من البنك المركزي او الضرائب المتراكمة حتى أصبح علاجها بالأساليب التقليدية غير مجد نفعاً فأصبح من الضروري البحث عن وسائل وأدوات مالية جديدة تساعد في الخروج من قروض العجز في الموازنة، ومن هنا تأتي أهمية الصكوك الإسلامية ف معالجة العجز في الميزانية العامة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم العجز الموازنة المالية العامة ومكوناتها وآلية خللها.

أولاً: مفهوم الموازنة العامة:

التعريف اللغوي: الموازنة على صيغة مُفاعلة من الفعل وزن، فنقول: وازنت بين الشيئين موازنةً ووزاناً^١، أي ساوى وعادل^٢.

وعليه يتبين أنَّ معنى الموازنة هو: المعادلة بين الأشياء والمساواة ولعله أطلق على الموازنة

^١ ابن منظور لسان العرب

^٢ ابن منظور لسان العرب

العامة هذا الاسم؛ لأنَّ فيها المقابلة والمساواة بين شيئين هما الإيرادات والنفقات.

وهنا الموازنة العامة هي حقّ عام وليست مخصصة لفردٍ دون غيره.

تعريف الموازنة العامة اصطلاحاً:

في القانون: هي الصيغ التشريعية التي تُقدَّر بموجبها أعباء الدولة (المالية) ووارداتها ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية^١.

تعريفها من الناحية التخطيطية: بأنّها البرنامج المالي السنوي لتنفيذ خطة الدولة^٢.

تعريفها من الناحية المالية: هي تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة مستقبلية غالباً ما تكون سنة، وهذا يعبر عن أهدافها الاقتصادية^٣.

ثانياً: خصائص الموازنة العامة:

١- إنّ الموازنة العامة تقديرية، فالأرقام الصادرة منها ليست أرقاماً فعلية بل هي تقديرية للإيرادات والنفقات العامة للدولة.

٢- الموازنة العامة يلزم لها اعتماد فهي تصدر عن نخبة مختصة في هذا المجال توافق عليها وتكون من صلاحيتها منح السلطة التنفيذية الأذونات المسبقة بالإنفاق والجبايات، عدا ذلك لا تنفذ الموازنة العامة ويطلق عليها مشروع الموازنة.

٣- ترتبط الموازنة العامة بفترة زمنية محددة حيث لا تترك الفترة الزمنية للإيرادات والنفقة

^١ حسن عوض، المالية العامة، ط٦. (بيروت: دار النهضة، ١٩٨٣م)، ص ٤١.

^٢ محمد الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط١. (مصر: الكتاب المصري ١٤٠٠هـ)، ص ٦٠٩.

^٣ سعد بن حمدان اللحاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، (المعهد الإسلامي للبحوث)، ص ٢٩.

العامة مطلقة فيجب أن تحدد بدايتها ونهايتها وعليها ، لأنها فترات مستقبلية في الغالب تكون لمدة سنة قادمة.^١

٤- تعبر الميزانية العامة عن أهداف الدول اقتصادياً واجتماعياً.^٢

٥- القطاع الخاص خارج عن الموازنة العامة ومخصصاتها لأنّ الميزانية العامة تختص بنفقات الدولة وإيراداتها فقط.^٣

٧- ثالثاً: أسباب عجز الموازنة:

تكمن أسباب العجز في الموازنة في عوامل عديدة، ومن بينها تباطؤ النمو في اقتصادات الدول. لا سيما عندما تواجه الدول ركوداً اقتصادياً، ينجم عنه عادةً نقص في الموارد التي تعتمد عليها الموازنة. و يمكن أن يكون ذلك بسبب انخفاض الإيرادات العامة، بحيث تكون الإيرادات أقل من النفقات التي تتكبدها الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك تهرب ضريبي يسهم في تقليل إيرادات الدولة:

رابعاً: العوامل المؤدية إلى عجز في الميزانية العامة كثيرة جداً منها ما يأتي:

يحدث أن يكون هناك عجز في الميزانية لدولة من الدول، لكن لو بحثنا عن السبب الأول لوجدنا أنه هو الاساسي الذي يأتي نتيجة تزايد حجم الإنفاق الحكومي وتجاوزه لحد الإيرادات العامة، وهذه الزيادة راجعة لأسباب منها: أنّ ظاهرة عجز الميزانية ظاهرة عامة معقدة ومركّبة، تعود إلى عدة عوامل ومؤثرات تساهم في حالة العجز وتفاقمه، منها ما

^١ مكي قحام، الموازنة في الاقتصاد الإسلامي، (وقفية الامام غازي للفكر القرآني)، ٢٠٠٦م، ص ٧٧

^٢ المرجع السابق

^٣ سعد بن حمدان اللحجاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، (المعهد الإسلامي للبحوث)، ص ٣٠.

يعود إلى النفقات العامة ومنها ما يعود إلى الموارد العامة للدولة، فالعامل الأساسي لحدوث عجز الميزانية هو تزايد معدلات نمو الإنفاق، ومنها ما يدخل بحال الطوارئ كمثل نزول الكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات والحروب العسكرية، ومنها ما هو غير طارئ كالإنفاق المبالغ فيه كقيامهم باحتفالات تُموَّل بأرصدة كبيرة تحتسب من ميزانية الدولة، وكذلك اعتماد القطاع الخاص على الدعم والحكومي ومساعداته، أمَّا العامل الثاني فيكون متمثلاً بتباطؤ معدل النمو في الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما يسبب خللاً في الموازنة، وبالتالي في عجزها^١.

خامساً: أول ظهور للصكوك الإسلامية في الأردن^٢

صدر أول عقد بنظام صكوك التمويل الإسلامي في عام ٢٠١٤/٣/١٢ م بأوامر ملكية بإقرار من مجلس الوزراء الأردني^٣

و كان أول ظهور للصكوك الإسلامية الحكومية في الأردن في عام ٢٠١٦ م حيث أعلن البنك المركزي الأردني عن أول طرح لإصدار صكوك إسلامية سيادية، وذلك لصالح شركة ((الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص)) وهي شركة مملوكة للحكومة الأردنية بالكامل، حيث أسست لهذا الغرض تحديداً وهو إصدار صكوك إسلامية سيادية تخدم مصالح الدولة، وسبقها إصدار خاص لصالح شركة الكهرباء بتكلفة تقدر ب ٧٥ مليون دينار وعلى اثر هذا النجاح أصدرت

^١ مجموعة مؤلفين، "أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، (٢٠١٨) ص ١٩٣.

^٢ مالك العثمانة، مجلة الغد <https://alghad.com/Section> ٢٠١٦ م

^٣ قذافي الغنایم، نظام عقود صكوك التمويل الإسلامي الأردني رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ م دراسة تحليلية فقهية مقارنة، ص ١٢

اول صكوك حكومية بمبلغ كان حجم إصداره الأول ٣٤ مليون دينار أردني لخمس سنوات من الاستحقاق بدأ من تاريخ ١٧ تشرين الأول عام ٢٠١٦م وحتى عام ١٧ تشرين الأول عام ٢٠٢١م بصكوك إيجاره منتهية بالتمليك.

بعد النجاح التي حققته الصكوك السيادية التي كانت عبارة عن خليط من صكوك مشاركة ومضاربة هي اكثر الصكوك التي كان العمل بها والتربح منها، والتي قدمت مشاريع ودعماً للبنى التحتية للدول ومن أمثلتها الناجحة تجربة دولة الامارات في افتتاح مطار دبي والجسر الواصل بين أوروبا وآسيا عبر الأراضي التركية، جميعها كانت تحت صيغ الصكوك الإسلامية السيادية مما ساعدها في رفد الاقتصاد الوطني بإمكانيات مادية تساعدها على تجاوز الكثير من الاختناقات و الأزمات المالية وخروج الدولة من الخصخصة الكاملة للمشاريع التي تعني خسارة الدولة لمشاريعها والتي تفضي الى خسائر مادية على المدى الطويل و يتحمل تبعاتها الاقتصاد الوطني، و لكن جاءت الصكوك لمعالجة هذه المشكلة بجعل هذه المشاريع ملكية مؤقتة للمؤسسات والشركات تعود ملكيتها لصالح الدولة بصكوك تسمى صكوك الإيجار المنتهية بالتمليك، وبذلك تكون ساهمت الصكوك في توفير سيولة نقدية وإيجاد فرص استثمارية وأداة ادخارية تسهم في رفع الإيرادات العامة للدولة وخلق موازنة بين النفقات والإيرادات التي تكون السبب الأول في عجز الموازنة في اغلب الدول .

وتعتبر الأردن من الدول التي تفتقر الى تعدد الموارد الاقتصادية وهي بحاجة ماسة الى توفير إيرادات متنوعة لتمويل مشاريع البنى التحتية من جسور وطرق ومباني ومرفقات حكومية عامة التي كانت تشكل عبئ مديونية على الدولة ومن ثمّ يتشكل على هيئة

قروض خارجية وبالتالي عجز في ميزانيتها العمومية.

المطلب الثاني

دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة للدول.

أولاً: مفهوم الصكوك السيادية الإسلامية وأنواعها ومميزاتها:

يعرف مفهوم الصكوك الإسلامية السيادية بأنه: سندات مالية تصدرها جهات حكومية مختلفة (المستفيد من الصكوك) تنوب عنها الوزارة المالية التي تقوم على أساس شرعي، فتقوم بتسويقها عبر شركة الوساطة المالية للجمهور في الدولة داخلياً وخارجياً، فالغرض الأساسي من إصدار صكوك إسلامية، وهو استثمار مال الأفراد والحكومات في صكوك تنموية إسلامية تعمل على توظيف حصيلتها في مشروع قومي، بحيث تعمل على تخليص الاقتصاد من التبعة وتوفير السيولة النقدية، وتعمل أيضاً على الموازنة بين النفقات العامة والإيرادات للدولة، وكذلك توجد صيغاً استثمارية جديدة تواكب سرعة تطور اقتصاد العالم وإفساح المجال أمام رؤوس الأموال لاختيار أداة استثمارية تناسب معتقداتهم الإسلامية، وذلك من خلال عدة صيغ للصكوك التي صيغت حتى تكون عوضاً عن عجز التمويل الخاص لميزانيتها، وهناك أنواع من الصكوك السيادة الإسلامية يمكن تلخيصها في التالي^١:

^١ أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك في تغطية تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ٢٠١٨م، ص ٢٥٢، بوعبان صونية، بنار لمياء، الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة: دراسة حالة ماليزيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ٢٠١٨م، ص ١١٩.

١- تعويض العجز من خلال تمويل الميزانية عن طريق الصكوك الإسلامية، فالدولة تستطيع جعل أحد وسائل تمويل العجز عن طريق صكوك المشاركة، وذلك باستخدام حصيلتها في مشاريع تُدر دخلاً وإيرادات ضخمة، مثل: محطة توليد الطاقة، ومحطة تحلية مياه البحر.

٢- صكوك السيادة الإسلامية لا تُحمّل الدولة التزامات ثابتة تجاه مموليها.

٣- تمويل العجز عن طريق صكّ المضاربة و من خلال صكّ المضاربة تستطيع الحكومة إصدار صكوك في المضاربة لمشروعات تعود بالربح بحيث يتم تمويلها على أساس المضاربة ويكون ريعها للحكومة ولحملة الوثائق حسب ما تم تحديده في العقد سابقاً إن كان هناك حملة وثائق.

٤- تمويل العجز عن طريق صكوك الاستصناع بتوفير الأجهزة المصنعة لمؤسسات الدولة مثال على ذلك إنشاء الطرق والمباني الحكومية أو تصنيع منتجات محددة للدولة، وذلك من خلال الإنفاق مع الممول لرأس المال وتسليم المشروع للدولة عند انقضاء المدة الزمنية المحددة، ويتم ذلك من خلال تقسيط الثمن في فترات زمنية محدودة^١.

٥- الترشيح للإنفاق الحكومي عن طريق خفض الإنفاق وعدم والتمويل المسرف للمشاريع وصرف الإنفاق للحاجات الملحة فقط

ثانياً: مميزات الصكوك الإسلامية التي تمتاز بها عن الأدوات الأخرى لتمويل

العجز^١:

١- التمويل بالصكوك يعتبر من تنويع مصادر الدخل للدولة وعدم حصرها على إيراداتها الأساسية فقط.

١- استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الصكوك الإسلامية في حال استثمار الدول الأجنبية بالعملة المحلية فإن هذا يعود إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية للبلد في السوق العالمي وبناء عليها يزداد المعروض النقدي للعملة المحلية في الأسواق العالمية بحيث تكون عملية الطلب للعملة المحلية أشبه بالحصول على القروض الخارجية وهنا تظر حدوث فارق سعر العملات، وهنا أيضا يكون التأثير المباشر على أسعار الصادرات والواردات وميزان المدفوعات وأسعار الصكوك، فهي تقوم بالضغط على أسعار الصرف بعمليات التداول لها وتكرار إصداراتها المتعاقبة.

٢- استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الصكوك الإسلامية بالعملة الأجنبية بقيام شراء الصكوك بالعملة الصعبة مباشرة دون الحاجة الى عملية صرفها ونتيجة لتبادل الصكوك بقيمتها ترتفع كمية الاحتياطي من العملة الصعبة و الغرض من هذه العملية هو تمويل عجز الموازنة.

٣- العمل بالصكوك يسمح بجذب الأموال المكتنزة من خلال إتاحة الفرص لتدوير المال وهذا يصب في مصلحه الجميع وعلى رأسهم العاملين بالخدمات

^١ لغرور عز الدين، سماي علي، تمويل عجز الموازنة العامة من خلال صيغ التمويل الإسلامية _داسة حاله الجزائر نموذجاً، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات

٢٠٢٢م، ص ٢٤٩

والسلع الإنتاجية، فتتحقق بذلك حاجات المؤسسات والأفراد لأن الصكوك تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر.

ثالثاً: أهداف إصدار الصكوك بالنسبة إلى عجز الموازنة العامة^١

أ- ان الصكوك تمثل إدارة لسيولة الاقتصاد الكلي من خلال عمليات السوق المفتوح بتحكمها في السيولة قبضاً وبسطاً وبصيغ متوافقة مع شريعتنا الإسلامية.

ب- تعمل الصكوك على تجميع المدخرات القومية للأفراد وتشجع الاستثمار بنشرها الوعي الادخاري بين المواطنين وبالتالي زيادة الاستثمارات وتنوع الإيرادات للدولة والمواطن.

ج- تغطي الصكوك جزءاً من عجز الموازنة العامة من مواردها الحقيقية المبنية على الأصول وكذلك من مدخرات استثمارات الأفراد والمؤسسات المالية عوضاً عن لجوئها الى المصارف التقليدية.

د- إخراج صيغ جديدة للصكوك لاستثمارها بتفعيل الأصول الثابتة التي تمتلكها الدولة عن طريق الإجارة، لتصكيك المشاريع المجانية مثلاً.

رابعاً: نماذج من استخدام الصكوك الإسلامية السيادية في الأردن من خلال البنك المركزي في تمويل المشاريع في الأردن.

٨- نشر البنك المركزي نشرة اصدار صكوك إسلامية لعام ٢٠٢٢م لشركة الكهرباء الوطنية المساهمة المحدودة العامة وبضمان وزارة المالية للدولة وبإجازة هيئة الرقابة الشرعية

^١ توثيق تجربة السودان في مجال المصارف المؤسسات المالية والإسلامية مخطط هيئات الرقابة الشرعية، ٢٠٠٣م، ط١، ص ١٠٥

المركزية

- ٩- عدد الصكوك المطروحة بلغت (٣٧٥) ألف صك مراجعة للآمر بالشراء^١، تصدر الصكوك على شرائح خلال أربعة أشهر ابتداءً من ٦/١ وحتى ١٠/١٠^٢.
- ١٠- في عام نهاية عام ٢٠٢٢م قام البنك المركزي بإصدار ٢٠٠ ألف صك من صكوك الوكالة بالاستثمار بغرض التمويل لشراء القمح والشعير بعائد يقدر ب ٤.٠٠٪ سنوياً، وقد عرضت على عدة جهات اعتبارية منها البنوك (الإسلامية والتقليدية) وشركات التأمين والمؤسسات وصناديق الاستثمار والتقاعد.
- ١١- وبلاستناد الى التجربة الماليزية التي اثبتت نجاحها في جعل الصكوك الإسلامية جزء من تغطية عجز الموازنة العامة لها فمن غير المستبعد اعتماد الدول لنهج الخطة المرسومة في استخدامها لصكوك الإسلامية فقد تصدرت العالم في إصدارها، فما بين عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠٢٠ كانت سوق الصكوك الإسلامية في أزهى تصدرها لأسواق الأوراق المالية وهذا يدل على كفاءة الصكوك حيث بلغت ٧٣٣,٧٥ مليار دولار بحسب ما أفصحت عنه تقارير السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM لسنة ٢٠٢٠م. وقد بلغ حجم الصكوك الإسلامية المصدرة في السنوات الثلاث الأخيرة مبلغاً جيداً ومثل نسبة جيدة من أدوات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

^١ بيع المراجعة للآمر بالشراء: اتفاق بين طرفين أحدهما يسمى آمراً، والآخر مأموراً، يطلب الأمر من المأمور أن يشتري له سلعة على أن يشتريها منه بثمن مؤجل ويربحه فيها مبلغاً محددًا، ويوقعان على التزام كل منهما بالوفاء بما اتفقا عليه.

^٢ بنك المركزي الأردني لعام ٢٠٢٢م <https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0>

جدول رقم: (٢) يوضح مقدار عجز الموازنة بالأردن في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٣ م بالمليون دينار.

عجز الموازنة العامة بالأردن				
	السنة	مقدار العجز	حجم الصكوك	نسبة الصكوك
١	٢٠٢١ م	٢.٨٩٠	٢٢٥	٧.٧٩%
٢	٢٠٢٢ م	٢.٤٠٠	٣٧٥	١٥.٦٣%
٣	٢٠٢٣ م	٢.٥٠٠	٦٠٠	٢٤%

المصدر: من إعداد الباحثة والأرقام من تقارير البنك المركزي الأردني.

بالنظر إلى الجدول أعلاه فإن حجم الصكوك الإسلامية في ارتفاع بحسب إحصائيات الأعوام الثلاثة الأخيرة، وهو يسد نسبة جيدة من عجز الموازنة وصلت في ٢٠٢٣ إلى ٢٤% من إجمالي عجز الموازنة العامة للدول، ويمكن للدولة تشجيع إصدار الصكوك الإسلامية والاكتفاء بها في سد عجز الموازنة العامة للدولة والاستغناء عن الأدوات الأخرى التي يشوبها الربا المحرم.

الخاتمة:

١٢- النتائج:

١- تُعدُّ الصكوك الإسلامية واحدة من أهم الأدوات في الهندسة المالية الإسلامية، حيث تحمل أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية. تعتبر هذه الصكوك بديلاً آمناً للسندات الربوية،

٢- وقد أظهرت دراستنا أن الصكوك تشكل أداة فعّالة للتعامل مع عجز الميزانية العامة.

٣- تتميز الصكوك بتنوع صيغها الاستثمارية وبمرونتها الكبيرة، مما يجعلها وسيلة فعّالة لتقديم الدعم للاقتصاد وتعزيز الناتج المحلي للحكومات.

٤- أن الاهتمام الكبير والمتزايد الذي تلقاه الصكوك يرتبط بدورها البارز في حل مشاكل السيولة النقدية للدول، والتصدي لتكدس الأموال في يد فئات محدودة، وبفعل تأثيرها في تحفيز حركة رأس المال وتوزيع الثروة.

٥- تُعزز الصكوك النمو الاقتصادي والإنتاج المحلي للأفراد والحكومات، وهو ما يسهم في تحقيق استقرار شامل اقتصادي واجتماعي.

٧- هناك ضعف في تشجيع وحث المصارف الإسلامية على إصدار الصكوك الإسلامية.

التوصيات:

١- توصي الباحثة بإعطاء المزيد من الاهتمام من قبل الحكومات للشركات المصدرة للصكوك.

٢- توصي الباحثة الدول بإعفاء الصكوك الإسلامية من الضرائب وتقليل تكاليف الإصدار مما يسهم في زيادة إصدارها والمساهمة الفعالة تغطية سد أي عجز يصيب الموازنة العامة وإيجاد صكوك جديدة تتماشى مع تطورات الوضع الاقتصادي.

- ٣- الصكوك الإسلامية بديل حلال عن التمويل الربوي الذي يحرمه الإسلام.
- ٤- الصكوك الإسلامية بديل أقل كلفة من الأنواع الأخرى لتمويل عجز الموازنة.
- ٥- توصي الباحثة طلاب الدراسات العليا بمزيد من البحث لإيجاد بدائل إسلامية للتمويلات الربوية المحرمة التي تستخدم لسد عجز الموازنة.
- ٦- توصي الباحثة المؤسسات المالية الحكومية بزيادة الاهتمام بالصكوك الإسلامية فهي البديل الشرعي والأمن لسد عجز الموازنة العامة للدولة.

المصادر والمراجع:

- ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.
- أحمد سالم ملحم، "مفهوم ومشروعية الصكوك الإسلامية"،
<https://www.drahmadmelhem.com/p/1.html>
 [٢٠٢٣/١١/٢٥م].
- بوعبان صونية، ينار لمياء، الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة: دراسة حالة ماليزيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ٢٠١٨م
- حسن عوضة، المالية العامة، ط٦. بيروت: دار النهضة، ١٩٨٣م
- خولة شردود، نور الدين جليل، "تحديات الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، ٢٠٢٣م.
- زمولي هندة، عبد الحميد حفيظ، "إصدارات الصكوك في ماليزيا على الأداء الأوراق المالية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م٨ (٢٠٢١م): ١٩٨.

سامي يوسف كمال مُجَدِّد، الصكوك المالية الإسلامية الأزمة والمخرج، ط ١. دار الفكر

العربي، ٢٠١٠م.

سعد بن حمدان اللحياي، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي

للتنمية، (المعهد الإسلامي للبحوث

صفية أحمد أبو بكر، "الصكوك الإسلامية"، مؤتمر المصاف الإسلامية بين الواقع

والمأمول، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، (٢٠٠٩): ١٢.

علاء الدين زعتري، "الصكوك الإسلامية تحديات عمان الأردن"،

[/https://almuhamahresalah.blogspot.com](https://almuhamahresalah.blogspot.com)

[٢٠٢٣/١١/٢٥م].

المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

https://archive.org/details/4189_20200212

"أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها"، مجلة نور للدراسات

الاقتصادية، (٢٠١٨):

مُجَدِّد أكرم لال الدين، فارس حفري، "التجربة الماليزية في إصدار الصكوك الإسلامية"،

مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، ع ١٠، م ١٠٠ (٢٠١٩): ٨٦.

مُجَدِّد الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط ١. مصر: الكتاب المصري ١٤٠٠هـ

مكي الحاج، مقاتل حمزة، "مساهمة الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

بالإشارة الى تجارب بعض الدول"، مؤتمر تيازة الدولي للمالية TICIF، المركز

الجامعي مرسلبي عبد الله، (٢٠٢١م).

لغورور عز الدين، سماي علي، تمويل عجز الميزانية العامة من خلال صيغ التمويل الإسلامية _ دراسة حالة الجزائر نموذجاً، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢م.

سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، السودان نموذجاً مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧م.

حمزة بن حسين الفعر الشريف، ضمانات الصكوك الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالتعاون مع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٠م، ص٤رشيد درغال، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة صكوك السلام والمراجعة نموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.

حات أبو بكر، ضيوف حمزة، واقع الصكوك الإسلامية وتحدياتها، التجربة الماليزية نموذجاً. ٢٠٢١م.

منى قحام، الموازنة في الاقتصاد الإسلامي، (وقفية الامام غازي للفكر القرآني)، ٢٠٠٦م.

الخصائص العامة لصكوك الاستثمار في المنظومة الإسلامية، مقال منشور ٢٠١١م، صحيفة الخليج.

محجور ميمونة، دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول مع رؤية استشرافية لتبنيها في الجزائر، MECAS البنك المركزي الأردني لعام ٢٠٢٢م

<https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PD>

Fs/2022 نشرة بالشروط والاحكام الخاصة للإصدار الثاني /الشريحة الأولى من صكوك
الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية.

توثيق تجربة السودان في مجال المصارف المؤسسات المالية والإسلامية مخطط هيئات الرقابة
الشرعية، ٢٠٠٣م، ط ١